المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOCHA
for Strategic Studies

جزيرة ميون

البعد الإستراتيجي وصراع السَّيطرة

تقييم حالة

إعداد
صالح عبدالله بن غالب

2021

جـــزيرة ميـــون
البُعد الإستراتيجي
وصراع السَّيطـرة

جـــزيرة ميـــون
البُعد الإستراتيجي
وصراع السَّيطـرة

إعداد/ صالح عبدالله بن غالب

٢٠٢١م

مدخل:

جزيرة ميون، أو جزيرة بريم (Prim)، هي إحدى جزر الجمهوريَّة اليمنيَّة المهمَّة.

وقد تصدَّرت مؤخَّرا عناوين الأخبار، بعد إنشاء دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة قاعدة عسكريَّة بها، دون علم الجهات الرَّسميَّة اليمنيَّة. الجزيرة البركانيَّة الَّتي تقع في باب المندب تمتدُّ على طول ثلاثة أميال، وعرض ميلين؛ وتبلغ مساحتها ١٣كم٢ تقريبا.

وأقصى ارتفاع لها عن سطح البحر (٦٥) مترًا. وهي قليلة الخضرة، وتفتقد المياه العذبة، الأمر الَّذي أعاق استيطانها بشكل كبير، لكنَّها بالرَّغم مِن ذلك تحتلُّ موقعًا إستراتيجيًّا في المنظور الإقليمي والدُّولي.تحوي ميون مرفأً صغيرًا عند طرفها الجنوبيّ، وقد تعاقب على محاولة غزوها واحتلالها دول عدَّة؛ ومؤخَّرًا تسابقت مليشيا «أنصار الله»، وقوَّات الرَّئيس السَّابق، علي عبدالله صالح، للسَّيطرة على مضيق باب المندب والتَّمركُز في الجزيرة، غير أنَّ الأمر لم يدم أكثر مِن أشهر إذ تمَّ استعادتها مِنهم.

في هذه الورقة نسلِّط الضَّوء على طبيعة الوجود الإماراتي ومدى تجاوب السِّياسة اليمنيَّة تجاهه، مِن خلال الخبرة اليمنيَّة وتجارب الدُّبلوماسيَّة اليمنيَّة السَّابقة.

الموقع الجغرافي والمكانة التَّاريخيَّة:

تقع جزيرة ميون على خطِّ طول ٤٣° شرقًا، ودائرة عرض ١٢° شمالًا، في مدخل مضيق باب المندب المتَّصل بخطوط الملاحة الدُّوليَّة. ويشكِّل باب المندب البوابة الجنوبيَّة للبحر الأحمر الَّذي يربط بين قارتي آسيا وأفريقيا.

وهذا الموقع الجغرافي لها يجعلها تطلُّ على البحر الأحمر وخليج عدن المطلِّ على بحر العرب والمحيط الهندي. وهي تبعد عن السَّاحل اليمني مسافة ٣كم، وعن السَّاحل الإفريقي ٣٠كم.

ونظرًا لأهميَّة الموقع الجغرافي للجزيرة فقد تعرَّضت لمحاولات غزو متعدِّدة؛ حيث غزاها البرتغاليُّون عام ١٥١٣م، إلَّا أنَّهم لم يمكثوا فيها بسبب المناهضة العثمانيَّة لهم. واحتلَّتها فرنسا عام ١٧٣٨م. وفي عام ١٧٩٩م احتلَّتها شركة الهند الشَّرقيَّة البريطانيَّة لفترة قصيرة تمهيدًا لغزو مصر؛ ثمَّ أعادت بريطانيا احتلالها عام ١٨٥٧م، وربطتها بمستعمرة عدن، وبنت فنارًا عليها. وقبل خروج بريطانيا مِن عدن -عام ١٩٦٧م- حاولت تدويل الجزيرة، لكنَّ أمر التَّدويل تعثر.

وقد شهدت الجزيرة عصرها الذَّهبيّ مع افتتاح قناة السِّويس عام ١٨٦٩م، كمحطَّة لتموين السُّفن بالفحم. وفي عام ١٩١٦م، أثناء الحرب العالميَّة الأولى، حاولت القوَّات العثمانيَّة بسط نفوذها عليها، إلَّا أنَّها فشلت في ذلك.[١]

---

١. للمزيد انظر:

(com.arabplaces) Yemen ,Island Perim

ونتيجة استفتاء شعبيٍّ في الجزيرة، أصبحت الجزيرة تابعة لما كان يُعرف بجمهوريَّة اليمن الدِّيمقراطيَّة الشَّعبيَّة، وبعد الوحدة اليمنيَّة أصبحت الجزيرة إحدى العزل التَّابعة لمديريَّة ذباب (باب المندب) بمحافظة تعز.

الأهميَّة الإستراتيجيَّة:

تمتلك جزيرة ميون –اليوم- أهميَّة إستراتيجيَّة قصوى للعالم، لموقعها المهمِّ في مضيق باب المندب الَّذي يعتبر البوَّابة الجنوبيَّة للبحر الأحمر.

فهي تشرف على ممرٍّ مائيٍّ حيويٍّ تعبرُ مِن خلاله ٢١ ألف سفينة سنويًّا، وبواقع ٥٧ سفينة نفط يوميًّا، وتقدَّر كميَّة النِّفط العابرة مِن المضيق بين ٣ إلى ٤ مليون برميل يوميًّا، أي ما يعادل ٦٪ مِن حركة النِّفط العالميَّة.

وبهذا يعدُّ مضيق باب المندب شريانًا يربط بين الشَّرق والغرب والجنوب والشَّمال؛ وهو يتكامل مع قناة السُّويس.

وفي مرحلة الحرب الباردة، وعقب الحرب العالميَّة الثَّانية، تقاسم النُّفوذ الدُّوليَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والاتِّحاد السُّوفييتي، ودخلا في صراع وتنافس للسَّيطرة على البحر الأحمر لترسيخ نفوذهما في منطقة الشَّرق الأوسط، والاستفادة مِن مزايا هذه المنطقة الإستراتيجيَّة[٢].

٢. انظر:

Jbvl493/yl.tib//:sptth

وكانت اليمن والجزر اليمنيَّة إحدى ساحات التَّنافس القطبي بين المعسكرين الشَّرقي والغربي.

تأسيسًا على ما سبق، فإنَّ أيَّ تهديد ينطلق مِن مضيق باب المندب أو جزيرة ميون سيعرِّض المصالح القوميَّة ليس لليمن فقط، بل وللدُّول المطلَّة على البحر الأحمر والخليج العربي ودول القرن الأفريقي، فضلًا عن خطوط الملاحة الدُّوليَّة والتِّجارة العالميَّة. وقد تجلَّى هذا الأمر في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، حيث أغلقت قوَّات بحريَّة يمنيَّة باب المندب أمام الملاحة الإسرائيليَّة، بتنسيق بين قيادتي شطري اليمن -قبل الوحدة، والقيادة المصريَّة؛ ورابطت مدمِّرتان مصريَّتان قرب جزيرة ميون. فأكَّدت هذه العمليَّة البعد الإستراتيجي لجزيرة ميون.[٣]

الدِّيموغرافيا والظُّروف المعيشيَّة:

يبلغ تعداد سكَّان جزيرة ميون ٢٢١ نسمة، حسب التِّعداد السُّكَّاني في اليمن لعام ٢٠٠٤م؛ ويتوقَّع أن يتجاوز عدد سكَّانها الآن ٤٠٠ نسمة[٤]. وهذا التِّعداد السُّكَّاني الضَّئيل نتيجة لطبيعة المعيشة الحياتيَّة الصَّعبة جدًّا في الجزيرة؛ إذ لا تتوفَّر أيُّ عوامل للعيش الآمن والطَّبيعي.

٣. يوميَّات الجمهوريَّة اليمنيَّة، ٢٢ مايو ١٩٩٠م- ٢٢ مايو ١٩٩١م، الكتاب التَّاسع، وكالة الانباء اليمنيَّة «سبأ»، إعداد إدارة البحوث والوثائق: ص٢٢٠- ٢٢٤.

٤. انظر:

ykPIcA3/yl.tib//:sptth

فلا بنى تحتيَّة، ولا منشآت استثماريَّة، ولا دوائر حكوميَّة، ولا موارد تسهم في استقطاب العاملين ورؤوس الأموال، لذا يعتمد سكَّان الجزيرة على الصَّيد البحريِّ فقط، وليست لهم أيُّ مصادر دخل أخرى.

وبالنِّسبة للتَّعليم، توجد مدرسة واحدة فقط؛ وهي تتكوَّن مِن ثلاثة فصول، وقد قام «التَّحالف العربي» مؤخَّرا بترميمها وإضافة ثلاثة فصول أخرى إليها، عقب دخوله للجزيرة[٥].

كما أنَّ الجزيرة تفتقد إلى وجود أيَّ مرفق صحِّيٍّ أو كادر طبِّي، أو عيادات أو مختبرات طبيَّة أو حتَّى إسعافاتٍ أوليَّة[٦]. وفي حين ألحقت جزيرة ميون، بعد الوحدة عام ١٩٩٠م، بمديرية ذباب في محافظة تعز، إلَّا أنَّها ظلَّت مهملة منذ ذلك التَّاريخ مِن قبل الحكومات اليمنيَّة المتعاقبة، إذ لم يدخل عليها أيُّ تطوير.

٥. حسب تصريح أحد سكَّان الجزيرة لقناة «يمن شباب»، انظره على الرَّابط التَّالي:

DDVccz3/yl.tib//:sptth

٦. حسب تصريح أحد سكَّان الجزيرة لقناة عدن، في ٢٠٢١/٢/٢٧م، انظره على الرَّابط التَّالي:
dmGpxh3/yl.tib//:sptth

وأشارت مصادر عسكريَّة، كانت تعمل في جزيرة ميون، إلى أنَّ رجال النِّظام السَّابق حوَّلوا الجزيرة إلى منطقة تهريب للسِّلاح والمخدِّرات، فضلًا عن مواد أخرى تهرَّب بعيدا مِن دفع الرُّسوم الجمركيَّة عليها، وأنَّهم حرصوا على تعقيد حياة سكَّانها الَّذين شكوا مِن مضايقات تعرَّضوا لها لإخراجهم مِنها.[٧]

طبيعة الوجود الإماراتي في ميون:

في عام ٢٠١٩م، أعلنت الإمارات سحب قوَّاتها مِن الأراضي اليمنيَّة، تحت موجة مظاهر الرَّفض الشَّعبيَّة والحكوميَّة الَّتي سبقت ذلك الإعلان.

غير أنَّ السَّاحة اليمنيَّة فوجئت بالأنباء الَّتي تتحدث عن قيام دولة الإمارات ببناء قاعدة عسكريَّة خاصَّة بها على جزيرة ميون دون أيِّ تنسيق رسميٍّ مع الجانب الحكومي اليمني. فقد أفاد تقرير صحفيٍّ، نشرته الأسوشيتد برس- (Associated press)، بأنَّ هناك قاعدة جويَّة يتمُّ بناؤها في جزيرة ميون اليمنيَّة.

٧. للمزيد انظر: جزيرة ميون... الثروة المدفونة في مضيق باب المندب، موقع «العربي الجديد»، في: ٢٠١٥/١٠/٨م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:

جزيرة ميون... الثروة المدفونة في مضيق باب المندب (alaraby.co.uk)

ونقل التَّقرير عن مسئولين في الحكومة اليمنيَّة قولهم: **إنَّ الإمارات تقف وراء بناء هذه القاعدة، رغم إعلانها في عام ٢٠١٩م سحب قوَّاتها مِن اليمن.** وأوضح التَّقرير أنَّ مدرج القاعدة الجويَّة يقدَّر طوله بـ(١٨٠٠) متر، ما يمكِّن بشنِّ غارات جويَّة على اليمن، ونقطة انطلاقٍ لأيِّ عمليَّات في البحر الأحمر، وخليج عدن، وشرقيِّ أفريقيا.

وبحسب التَّقرير صرَّح عدد مِن الخبراء بأنَّ الهدف الإماراتيَّ مِن إنشاء القاعدة الجويَّة يتعدَّى حرب اليمن، ليمتدَّ إلى الجانب التِّجاريِّ وحركة العبور والشَّحن في هذه المنطقة.[٨] لقد كان أوَّل وجود للإمارات في القرن الأفريقي في منطقة «بونت لاند» الصُّوماليَّة، والَّتي يوجد بها ميناء «بيساسو»، عام ٢٠١٠م. وفي عام ٢٠١٥م أسَّست الإمارات قاعدة عسكريَّة في ميناء «عصب».

٨. الأسوشيتد برس، بتاريخ: ٢٠٢١/٥/٢٥م، على الرَّابط التَّالي:
zAV3eX2/yl.tib//:sptth

وفي نفس العامِ، تمكَّنت مِن وضع قدمها في ميناء «مقديشو» بالعاصمة الصُّوماليَّة؛ كما استطاعت الحضور عسكريًّا عام ٢٠١٧م في ميناء «بربره» في الجزء الصُّومالي المسمَّى بصوماليا لاند.[٩] وبعد سيطرة الإمارات على ميناء عدن وجزيرة سقطرى سعت للسَّيطرة على جزيرة ميون. ففي عام ٢٠١٥م، سيطرت قوَّات إماراتيَّة على الجزيرة، تحت لافتة التَّحالف العربيِّ.

واستخدمت الإمارات مجموعات مسلَّحة يمنيَّة، مِن قوَّات النُّخبة التَّابعة لها، بقيادة قائد كتيبة الدَّعم والإسناد، صالح علي خزول، والَّذي يعدُّ بمثابة الحاكم الفعلي في ميون بعد الإماراتيِّين؛ وقامت بفرض طوق أمنيٍّ على الجزيرة، وأقامت خمس نقاط عسكريَّة على مداخلها لمراقبة حركة الدُّخول والخروج فيها.

بهذا السِّتار الأمنيِّ استطاعت الإمارات أن تحجب أعمال البناء لإقامة قاعدة عسكريَّة وجويَّة داخل الجزيرة عن أنظار العالم.[١٠] وفي حين بدأ الوجود الإماراتي في جزيرة ميون عام ٢٠١٥م، فقد بدأ بناء القاعدة العسكريَّة فيها عام ٢٠١٦م.

---

٩. موقع «INSIGHT» التُّركي:
cVKpDn3/yl.tib//:sptth

١٠.
كاميرا الجزيرة توثق التجهيزات الإماراتية لإنشاء قاعدة عسكرية بميونYouTube

وهذا يشير إلى أنَّ دخول الإمارات في «التَّحالف العربي» لدعم الشَّرعيَّة كان لتحقيق أجندات مغايرة عمَّا هو معلن للتَّحالف؛ فلم يعد خافيًا أنَّ الإمارات تسعى جاهدة للهيمنة على سواحل اليمن والجزر القريبة مِنها، وبالتَّالي التَّحكُّم في مضيق باب المندب.[١١] وتذكر صحيفة «الجارديان» أنَّه تمَّ بناء قاعدة جويَّة على الجزيرة؛ وأنَّ القاعدة تحتوي على مدرج بطول حوالي ٣كم، يساعد على عمليَّات الاستطلاع الجويِّ والعمليَّات العسكريَّة الجويَّة.

وفي العرف العسكريِّ عندما يكون المدرج بطول ٣كم فهذا يعني أنَّ القاذفات الثَّقيلة وطائرات النَّقل العملاقة بإمكانها أن تهبط وتقلع مِن هذا المدرج.[١٢]

وأظهرت صور خاصَّة التقطت، بتاريخ ١٠- ٢٠٢١/٦/١١م، قيام سفينة الشَّحن الإماراتيَّة «نعيمة» بتنزيل معدَّات عسكريَّة في القاعدة[١٣].

---

١١. تقرير: الإمارات تقوم ببناء قاعدة جويَّة سريَّة في جزيرة إستراتيجيَّة قبالة اليمن، موقع قناة الحرة، في: ٢٠٢١/٥/٢٥م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https//:tinyurl.com2/su9kpdu

١٢. صحيفة الجارديان، في: ٢٠٢١/٥/٢٥م:
V9Dx6C3/yl.tib//:sptth

١٣. شاهد بالصوت والصورة وبيانات الاقمار الصناعية تواجد سفينة الشحن الاماراتية نعيمة في جزيرة ميون اليمنية - YouTube

وتأتي هذه الصُّور بعد أيَّام مِن نفي التَّحالف، الَّذي تقوده السُّعوديَّة، وجود أيِّ قوَّات إماراتيَّة في الجزيرة[١٤].

وفي السَّنوات الثَّلاث الأخيرة (٢٠١٤م- ٢٠١٧م) قامت الإمارات بتهجير مواطني الجزيرة، ومنح الجنسيَّة الإماراتيَّة لنصف عدد السُّكَّان (٨٦) عائلة تقريبا، وذلك بهدف إحكام السَّيطرة على الجزيرة.[١٥]

وسوف تتيح قاعدة ميون الجويَّة للإمارات السَّيطرة على خطوط شحن ناقلات النِّفط والسُّفن التِّجاريَّة عبر مضيق باب المندب، وصولًا إلى قناة السِّويس؛ كما ستمنح القاعدة الإمارات منصَّة للانتشار السَّريع للوصول إلى اليمن أو أيِّ دولة مطِّلة على محيطها الجغرافي.[١٦]

١٤. انظر: موقع «الجزيرة نت»، في:
https//:tinyurl.com/tzjxxy6b

١٥. انظر: موقع صحيفة الشَّرق:
https2//:u.pw6/b7fY

١٦. انظر: الموقع العسكري الإسرائيلي (ديبكا)، في: ٢٠٢١/٥/٢٨م.

ويأتي توجُّه الإمارات للسَّيطرة على جزيرة ميون ضمن طموحها لبناء شبكة نفوذ ممتدَّة تجعل مِنها واحدة مِن أهمّ إمبراطوريَّات الموانئ الحديثة في الشَّرق الأوسط وأكبرها، ما يعزِّز حضورها الاقتصادي في السَّاحة الدُّوليَّة؛ فطموح الإمارات لا يتوقَّف عند السَّيطرة على الموانئ البحريَّة في شبه الجزيرة العربيَّة، بل الاندفاع نحو الموانئ الأخرى في منطقة الشَّرق الأوسط، مثل: ميناء درقة في ليبيا، وميناء جنجن في الجزائر.[١٧] كما أنَّ هذه النَّشاطات العسكريَّة الإماراتيَّة مهمَّة مِن النَّاحية الأمنيَّة والإستراتيجيَّة لحلفاء الإمارات، الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وإسرائيل، وبالأخصّ بعد عمليَّة التَّطبيع بين دولة الإمارات وإسرائيل، لذلك فإنَّ هذه الدُّول (الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة- إسرائيل) تدعم وبشدَّة الوجود الإماراتيَّ في هذه المنطقة.[١٨]

وقد أكَّدت جهات استخباراتيَّة متخصِّصة وجود ضبَّاط إسرائيليِّين في جزيرة ميون، بعد استقدامهم مع قوَّات الإمارات.

---

١٧. النُّفوذ الإماراتي في اليمن: المرتكزات والحصاد، مركز أبعاد للدِّراسات والبحوث: ص١٧؛ وانظر: خلفيَّة الطُّموح الإماراتي للسَّيطرة على جزيرة ميون اليمنيَّة، وفاء العم، https//:tinyurl.com/svan2m7

١٨. النُّفوذ الإماراتي في اليمن: حدوده وأهدافه، مركز رؤيا للدِّراسات والبحوث، في: http//:ruyaa.cc/Page #/10474/ftn12

ورجَّحت أن يكون الضُّبَّاط الإسرائيليُّون موظَّفين في الاستخبارات العسكريَّة (أمان)، وجهاز الأمن العام (الموساد).[١٩]

موقف الشَّرعيَّة مِن القاعدة الإماراتيَّة:

لقد أثار تقرير وكالة «الأسوشيتد برس» الأمريكيَّة عن إنشاء قاعدة إماراتيَّة في جزيرة ميون اليمنيَّة ضجَّةً إعلاميَّة كبيرة في الأوساط اليمنيَّة، وحظي بجدل واسع عبر مواقع التَّواصل الاجتماعيِّ والقنوات الفضائيَّة.

وتصاعدت حدَّة الانتقادات وخطابات التَّنديد إزاء هذه الأنباء، مشكِّلة موجة مِن السَّخط الشَّعبي والرَّسميِّ اليمنيِّ.

فقد وجَّه أعضاء في مجلس النُّوَّاب اليمني استجوابًا لرئيس الحكومة، وحملوها كامل المسئوليَّة عمَّا يجري، واعتبروا ما يجري تفريطا بسيادة اليمن وأرضها.

١٩. انظر: موقع استخباراتي يكشف أسرار القاعدة الغامضة في جزيرة ميون اليمنيَّة، موقع «خليج ٢٤»، في:
https//:cutt.us/l795i

وصرَّح عضو مجلس النُّوَّاب، علي عشَّال، قائلا: «كنَّا قد وجَّهنا سؤالًا إلى الحكومة، في ٥ سبتمبر ٢٠٢٠م، بخصوص ما يجري مِن استحداثات عسكريَّة في جزيرة سقطرى، تقوم بها دولة الإمارات، ولم نلق جوابًا، واليوم تطالعنا وكالات الأنباء العالميَّة عن أعمالٍ تجري على قدمٍ وساق لبناء قاعدةٍ عسكريَّة في جزيرة ميون، مِن قبل دولة الإمارات، فمتى نصحو من سباتنا العميق».

وطالب عضو مجلس النُّوَّاب، علي المَعمَري، رئيسَ الحكومة اليمنيَّة، معين عبدالملك، بالكشف عن موقف الحكومة مِن المعلومات الَّتي تشير إلى إنشاء الإمارات قاعدة عسكريَّة في جزيرة ميون؛ وبتحديد ما إذا كانت الحكومة على علم بما يحدث داخل الجزيرة أو ما إذا أخذت إجراءات حيال ذلك.

وقال عضو مجلس الشُّورى، صلاح باتيس: إنَّ الشَّواهد واضحة على سيطرة الإمارات عسكريًّا على بعض القواعد في الجزر اليمنيَّة. وأضاف -في لقاء مع الجزيرة: إنَّ على الرِّئاسة اليمنيَّة أن ترسل مسئولين إلى هذه المواقع للوقوف على حقيقة ما يحدث.

نائب رئيس مجلس النُّوَّاب، عبدالعزيز جباري، اعتبر: أنَّ السُّكوت عمَّا يحدث في جزيرة ميون مِن قبل الإمارات تفريط بسيادة اليمن، ورأى في تغريدة له أنَّ «مَن فرَّط في سيادة بلده سقطت شرعيَّته».

ونشر سفير اليمن في الأردن، علي العمراني، تغريدة قال فيها: «جاؤوا لإعادة الشَّرعيَّة إلى صنعاء، لكنهم طردوها مِن عدن، ويدعمون خصوم الشَّرعيَّة مِن الانفصاليِّين كي يهيمنوا على جزيرتي سقطرى وميون وغيرهما»، وتساءل: في أيِّ عالم نعيش؟ وبأيِّ منطق نفهم كلَّ ذلك؟!.[٢٠]

مِن جهته، صرَّح وزير الخارجيَّة، أحمد عوض بن مبارك، في ٢٧ مايو ٢٠٢١م، بأنَّه لا يوجد أيُّ اتِّفاق موقَّع بين الحكومة اليمنيَّة وأيِّ دولة أجنبيَّة لبناء قواعد عسكريَّة على الأراضي اليمنيَّة؛ ولا يملك أيُّ طرف يمنيٍّ الحقَّ في التَّنازل عن شبر مِن التُّراب اليمنيِّ لأنَّها قضيَّة سيادة.

ووفقًا للمادَّة (١٤٠)، مِن لائحة مجلس النُّوَّاب اليمني، فقد طالب رئيس مجلس النُّوَّاب، سلطان البركاني، رئيس الحكومة بالإفادة عن صحَّة المعلومات الَّتي تشير إلى شروع دولة الإمارات في إنشاء قاعدة عسكريَّة في جزيرة ميون، دون علم الدُّولة[٢١].

٢٠. دعوات للحكومة اليمنيَّة لحفظ سيادة جزيرة ميون، موقع «الجزيرة نت»، في :
https//:tinyurl.com56/n8zttw

٢١. انظر: موقع المهريَّة:
https//:almahriah.net/local10891/

نتيجة هذه المواقف المندِّدة والمطالبة بالتَّوضيح، تعهَّد رئيس الحكومة اليمنيَّة لمجلس النُّوَّاب بالتَّحقُّق مِن وجود عسكريٍّ للقوَّات الإماراتيَّة في الجزيرة[٢٢].

لقد أشارت صحيفة «الجارديان» البريطانيَّة إلى وجود أنباءٍ غير مؤكَّدة عن تقديم الإمارات طلبًا للرَّئيس اليمني، عبدربه منصور هادي، بغية تأجيرها جزيرة ميون لمدَّة عشرين عامًا، وأنَّ الرَّئيس هادي رفض تأجير الجزيرة[٢٣].

وبحسب تقرير وكالة «الأسوشيتد برس» فإنَّ أحد أسباب التَّوتُّر بين الإمارات والرَّئيس هادي رفضه لطلب إماراتيٍّ بتأجير الجزيرة لمدَّة عشرين عامًا.

وتمتلك اليمن تجربة سابقة مماثلة لما جرى في جزيرة ميون، إذ أنَّ دولة إرتيريا قامت، في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥م، بالاستيلاء على جزيرة حنيش اليمنيَّة، عبر إنزال قوَّات عسكريَّة مسلَّحة، بدعوى ملكيَّتها للجزيرة.

---

٢٢. انظر: موقع «الجزيرة نت»:
https//:tinyurl.com/tzjxxy6b

٢٣. صحيفة الجارديان، في: ٢٠٢١/٥/٢٥م:
R3pVcC3/yl.tib//:sptth

وقد ذهب ضحيَّة العدوان الإرتيري على الجزيرة ١٥ قتيلا مِن الجيش اليمني، ودخل البلدان في مواجهات محدودة انتهت بتوجُّه الحكومة اليمنيَّة –في حينه- إلى التَّحكيم الدُّولي كونها خرجت منهكة مِن حرب صيف ١٩٩٤م، إذ فضَّلت عدم خوض مواجهات عسكريَّة مع إرتيريا لأنَّها لم تكن مؤهَّلة عسكريًّا لخوض معركة بحريَّة معها. وبالفعل تمكَّنت الحكومة مِن استعادة جزرها المحتلَّة بطريق سلميٍّ بعد عدَّة سنوات إذ صدر الحكم بتبعيَّة الجزر لدولة اليمن في أكتوبر ١٩٩٨م.

ومع حالة الصِّراع القائمة اليوم، وضعف سلطة الدَّولة اليمنيَّة، تزداد مطامع الأطراف الإقليميَّة في فرض هيمنتها واستقطاع الجزر والأراضي اليمنيَّة إلى مناطق نفوذها.فقد عادت إرتيريا مجدَّدًا، في يوليو ٢٠٢٠م، إلى محاولة فرض سيطرتها على جزر أرخبيل حنيش مِن خلال مناوشات مسلَّحة وتهديد الصَّيَّادين اليمنيِّين في المياه الإقليميَّة اليمنيَّة حول الأرخبيل.

وقد كشف مصدر دبلوماسي يمني، لصحيفة «القدس العربي»، عن احتماليَّة وقوف دولة الإمارات وراء عمليَّة الدَّفع بإرتيريا لخلق توتُّر عسكريٍّ في مياه البحر ضدَّ قوَّات الحكومة الشَّرعيَّة، في محاولة مِنها لإشغال القوَّات الحكوميَّة بهذه المواجهة العسكريَّة عن المواجهات الدَّائرة بين القوَّات الحكوميَّة وميليشيا المجلس الانتقالي المدعومة مِن دولة الإمارات -حسب وصفه، في محافظات أبين وشبوة، وأيضا جزيرة سقطرى الَّتي تحاول أبو ظبي السَّيطرة عليها عبر الميليشيا الجنوبيَّة الَّتي أنشأتها خلال الخمس السَّنوات الماضية مِن وجود القوَّات الإماراتيَّة في اليمن.

كما أوضح المصدر أنَّ دولة إرتيريا تعدُّ حليفًا قويًّا لدولة الإمارات، حيث تستأجر الأخيرة قواعد عسكريَّة في أراضيها المجاورة لليمن لتدريب «ميليشيا المجلس الانتقالي».[٢٤]

الإمارات والدَّور الوظيفي:

تُظهر الممارسات الإماراتيَّة في اليمن، والَّتي تتجاوز بها القوانين والأعراف والاتِّفاقات الدُّوليَّة، لتمارس دور قوى محتلَّة لجزر يمنيَّة تتمتَّع بالأهميَّة الإستراتيجيَّة الَّتي تطمح قوى عظمى للوصول إليها، بأنَّها تسعى لتحقيق ما يراد مِنها تحقيقه كدولة وظيفيَّة في المنطقة؛ فالإمارات دولة اتِّحاديَّة مكوَّنة مِن إماراتٍ صغيره، ولا تملك ما يؤهِّلها للقيام بهذه الممارسات دون سند خارجي. إنَّ الإمارات تعتبر نفسها في سباقٍ إستراتيجيٍّ تتجاوز أهميَّته الحرب في اليمن، لهذا فإنَّ مضيق باب المندب يمثِّل الخطَّ الأحمر لهذه السِّياسة الإستراتيجيَّة؛ لهذا عملت على تعزيز حضورها في السَّواحل الأفريقيَّة المجاورة، كميناء «عَصَب» بإرتيريا، وميناء «بيساسو» بالصُّومال، وفي ميناء جيبوتي وعدن عبر عقود تشغيل، ومؤخَّرًا جزيرة ميون.

٢٤. اليمن: بوادر أزمة دبلوماسية وعسكرية مع إريتريا إثر محاولة اقتحام جزيرة حنيش، القدس العربي، في: ٢٠٢٠/٦/٤م، متوفر على الرَّابط التَّالي:
UB2FVk3/yl.tib//:sptth

وحسب موقع (تاكتيكال ريبورت)[٢٥]، المختصِّ في الشُّئون الدِّفاعيَّة وشئون الشَّرق الأوسط، فإنَّ قادة الإمارات على اتِّصال دائم بوزارة الدِّفاع الأمريكيَّة، «بنتاغون»، لدراسة وتوسيع دور البحريَّة الَّذي تمثَّل بإنشاء قواعد عسكريَّة في كلٍّ مِن اليمن وإرتيريا والصُّومال، إضافةً إلى استئجار عدد مِن الموانئ لاستخدامها للتَّصدير والاستيراد.[٢٦]

وعليه فوجود الإمارات في جزيرة ميون يحمل أبعادًا إقليميَّةً وعالميَّةً، بسبب موقع الجزيرة الحيوي للملاحة الدُّوليَّة وخطوط التِّجارة العالميَّة؛ لذا ينبغي التَّعامل مع هذه الممارسات الإماراتيَّة كدور وظيفيٍّ يهدد سيادة اليمن ويعرِّض حدوده وأراضيه للاحتلال تحت غطاء إقليمي ولافتات أمنيَّة، ما يوجب التَّعامل معها مِن منطلق الحفاظ على السِّيادة والاستقلال وتحرير الوطن مِن أيِّ وجود عسكريٍّ يكون غطاء لاحتلال أجنبيٍّ يتهدد الأمن القومي اليمني والعربي.

---

٢٥. www.tacticalreport.com

٢٦. ماذا تعمل الإمارات في اليمن؟، موقع الخبر اليمني، في: ٢٠١٧/٧/٢٦م؛ متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
ماذا تعمل الإمارات في اليمن؟|الخبر اليمني (alkhabaralyemeni.net)

النَّتائج:

تعدُّ جزيرة ميون ذات أهميَّة حيويَّة وإستراتيجيَّة، فهي تمتلك موقعًا جغرافيًّا متميّزًا ومكانة تاريخيَّة، وحضورًا في أهم المضايق المائيَّة الرَّابطة بين خطوط الملاحة الدُّوليَّة وطرق التِّجارة العالميَّة. أن سيطرة الإمارات على جزيرة ميون يأتي خارج مهام «التَّحالف العربي» وأهدافه المعلنة، وفي إطار إستراتيجيَّة تهدف للسَّيطرة على السَّواحل والموانئ والجزر اليمنيَّة، وتوظيفها لأجندات أجنبيَّة.

أن هذه الممارسات مخالفة للقوانين والاتِّفاقات الدُّوليَّة وغير ذات شرعيَّة أو قبول مِن جهة الحكومة اليمنيَّة الشَّرعيَّة. هذه الممارسات تنتهك السِّيادة اليمنيَّة وتهدِّد الأمن القومي والإقليمي والدُّولي، وتقود إلى حالة رفض شعبيٍّ وجماهيري واسع.

الدُّور الإماراتي بات خطيرًا على أمن واستقرار ووحدة اليمن، ومصالحه ومقدَّراته، ما يفرض نوعا مغايرا مِن المواقف تجاهه.

التَّوصيات:

ينبغي على الحكومة اليمنيَّة أن تعيد صياغة طبيعة دور «التَّحالف العربي» وفق مبادئ الدُّستور اليمني والقوانين الدُّوليَّة بعيدًا عن أيِّ توظيف خارج الأهداف المعلنة للتَّحالف، والمتمثِّلة في استعادة الشَّرعيَّة وعودة الحكومة اليمنيَّة.

ينبغي تفعيل الاتِّفاقات الثُّنائيَّة والجمعيَّة بين الدُّول المطلَّة على البحر الأحمر وخليج عدن، والَّتي تنصُّ على أنَّ حماية هذه المنطقة مسئوليَّة الدُّول المطلَّة عليها ذاتها. على مجلس النُّواب اليمني تصعيد القضيَّة بشكل أكبر، وأن يجعل مِن قضيَّة جزيرة ميون رأيًا عامًّا، لا سيَّما مع الجزر والموانئ الأخرى الَّتي تسيطر عليها الإمارات، وأن يقوم بدوره الدُّستوري.

على الحكومة اليمنيَّة تمكين أبناء الجزر اليمنيَّة مِن العيش فيها، مِن خلال توفير البنى التَّحتيَّة والخدمات العامَّة، وفرص العمل، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز وجود الأجهزة والمؤسَّسات الحكوميَّة. على النُّخب اليمنيَّة السِّياسيَّة والفكريَّة والثَّقافيَّة والاجتماعيَّة توحيد موقفها مِن قضايا احتلال الوطن، وتحويله إلى قواعد عسكريَّة وساحات نفوذ لدول أجنبيَّة، بعيدًا عن سيادة دولتهم، وأن يعمِّقوا في وعي الشَّعب هذه القضايا الوطنيَّة.

ينبغي إيصال الموقف اليمني الرَّافض لهذه الممارسات إلى كافَّة المنابر العالميَّة، الأمميَّة والدُّوليَّة، ومجلس الأمن والجمعيَّة العموميَّة للأمم المتَّحدة والمحاكم الدُّوليَّة.

المراجع:

الكتب والدِّراسات:

١. البحر الأحمر والصِّراع العربي الإسرائيلي، عبدالله عبد المحسن السَّلطان.

٢. بوصلة الصراع في اليمن، عاتق جار الله، المؤسَّسة العربية للدَّراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٠م.

٣. النُّفوذ الإماراتي في اليمن: المرتكزات والحصاد، مركز أبعاد للدِّراسات والبحوث.

٤. اليمن الجنوبي: الحياة السِّياسيَّة مِن الاستعمار إلى الوحدة، علي الصَّراف، رياض الرَّيِّس للكتب والنَّشر، لندن- قبرص، ط١/١٩٩٢م.

٥. يوميَّات الجمهوريَّة اليمنيَّة، ٢٢ مايو ١٩٩٠م- ٢٢ مايو ١٩٩١م، (الكتاب/٩، وكالة الانباء اليمنيَّة، إعداد إدارة البحوث والوثائق.

٦. تاريخ الجزر اليمنيَّة، حمزة علي لقمان، مطبعة يوسف وفيليب الجميل، بيروت، ط١٩٧٢م.

المواقع:

١. موقع المهريَّة.

٢. موقع خليج ٢٤.

٣. موقع قناة الجزيرة.

٤. موقع قناة الحرَّة.

٥. موقع قناة الميادين.

٦. موقع نون للدِّراسات والبحوث.

٧. موقع قناة يمن شباب.

٨. موقع قناة عدن.